



«ضربة السوري» أحدث ابتكارات المنصية اللبنانية 5



فرنسا تتوسل دوراً في لبنان مقابل رض أميركي - إسرائيلي
عون يطلب قيادة إيطاليا لقوة أوروبية... بلا ضمانات! 2



المشهد السياسي

عون في روما: مشروع اتفاقيه لإرسال قوة أوروبية إلى الجنوب

تكشف معطيات خاصة بـ«الأخبار» عن مسعى يقوده الرئيس جوزيف عون بالتعاون مع رئيس الحكومة نواف سلام، لأجل الذهاب نحو توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين لبنان والاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف استقدام قوة عسكرية أوروبية لتحل مكان قوات اليونيفيل التي ستنتهي مهامها نهاية هذه السنة. ويبدو أن عون يتصرف على أساس

جديدة للوضع في لبنان، في حال كان هناك توجه لإرسال قوة إليه. وكانت إيطاليا الطرف الوحيد الذي وافقه عليه هو: هل تعتقد روما أن لبنان دون التفاهم المسبق مع حزب الله؟ وفي السياق نفسه، تظهر المشكلة الأكبر بما خص دور فرنسا، وباريس التي تراجع حضورها بقوة في

لبنان خلال المدة الأخيرة، لا تبدو قادرة على استعادة المبادرة، ذلك أن السلطة في لبنان، ورغم العلاقات الجيدة مع رئيس الحكومة، إلا أنها تلتزم التوصيات الأميركية – السعودية، مع الإشارة إلى أن العدو نفسه لا يريد لفرنسا أن تؤدي أي دور في لبنان، وقد ترجم الأمر، برفض أميركي – إسرائيلي صريح لعرض قدمته باريس لاستضافة المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية

بدل روما. وقد استجاب لبنان للضغوط الأميركية. ولكن مشكلة فرنسا في هذا السياق، تبدو أكثر فجاجة، ربطاً بطريقة تعامل فرنسا مع الوضع في لبنان خلال السنوات الماضية، وقد حاولت باريس إرضاء إسرائيل والولايات المتحدة عبر تقليص تواصلها مع حزب الله ورفع مستوى انتقاداتها له، علماً أن الدور الفرنسي في لبنان لم يكن له حضور لولا أن حزب الله

يتحدث معها، وهي تدفع اليوم ثمن هذه الاستراتيجية الخاطئة. مع الإشارة إلى أن إدارة الرئيس إيمانويل ماكرون تتصرف ببرودة مع اتفاق الإطار الذي وقعته سلطة الوصاية مع إسرائيل. فهي رحبت به في سياق عادي، ولكنها لا تظهر أي حماسة له، خصوصاً وأنها مستعدة عن كل التفاصيل الخاصة

بها. عملياً، تدخل فرنسا المرحلة الجديدة في لبنان وهي تدرك أن موقعها لم يعد كما كان. والتحول لا يعني خروجها من لبنان، لكن باريس فقدت القدرة على التأثير في الأحداث. وهي تحاول إعادة تثبيت الحضور في محاولة منها لاستعادة الدور القديم. ومن هذه الزاوية تحديداً تأتي الدعوة إلى الاجتماع التحضيري لمؤتمر دعم الجيش والقوى الأمنية في باريس في 17 أيلول.

وتعتبر باريس بان الجيش هو المساحة التي تستطيع فرنسا عبرها العودة إلى المشهد من دون الدخول في مواجهة مباشرة مع واشنطن. فالمؤسسة العسكرية تحولت إلى محور أساسي في التصور الدولي للبنان، باعتبارها الأداة التي يفترض أن تحمل مسؤولية أكبر في الجنوب، وتوسع انتشار الدولة، وتسهم في تثبيت احتكارها للسلاح. وكلما ارتفعت حاجات الجيش في المرحلة المقبلة، ارتفعت قيمة الدول القادرة

على توفير التدريب والتجهيز والتمويل والخبرة، وهنا ترى باريس نافذة يمكن أن تستعيد عبرها جزءاً من نفوذها. لكن المسألة تتجاوز دعم الجيش بعد ذاته. فالمؤتمر الفرنسي يأتي في لحظة يجري فيها البحث عن شكل الجنوب بعد انتهاء مهمة اليونيفيل، نهاية عام 2026. وقد بدأت بالفعل مناقشة بدائل وترتيبات دولية جديدة، فيما تطرح فرنسا وإيطاليا صيغة حضور دولي أصغر لدعم الجيش اللبناني، ما يكشف أن

رئيس الجمهورية خلال لقائه البابا لاون الـ ١٤ في الفاتيكان (رئاسة الجمهورية)



فرنسا تبحث عن موقع لتؤدي دوراً مفيداً بعد إبعادها عن كل ما يتعلق بملف الصراع مع إسرائيل، وخسرت الكثير بسبب موقفها من حزب الله

أن مثل هذه الاتفاقية لا تتطلب لا قراراً من مجلس الوزراء ولا قانوناً يصدر عن مجلس النواب، على طريقة ما يتصرف في ملف الاتفاق مع إسرائيل. وهو يستند إلى دعم خاص من الجانب الأميركي، الذي لا يزال يفضل أن تقتصر المشاركة الأوروبية على دول بعينها، مع تركيز على إيطاليا.

وبحسب المعلومات فإن زيارة عون إلى روما، تستهدف مناقشة هذا الملف مع رئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني في سياق الدور الذي أرادته الولايات المتحدة وإسرائيل للدولة التي تقودها حكومة يمينية تحظى بدعم إدارة الرئيس دونالد ترامب، ولا تصنفها إسرائيل دولة معادية على خلفية الموقف الخجول لروما من حرب الإبادة في غزة ولبنان، ويسعى عون إلى إقناع الإيطاليين بتوفير مستلزمات التمويل الأوروبي لقيادة القوة الأوروبية التي يفترض أن تشكل من دول مثل ألمانيا وإسكندنافيا مع رغبة أميركية

ألمانيا توسّع دائرة التعاون مع إسرائيل: هك تورطت برلين في تحديد صواريخ إيران؟

نّده أيوب

لم تعد التكنولوجيا العسكرية في الحروب الحديثة تبدأ بالضرورة داخل مصانع الأسلحة. فقد تبدأ في جامعة، أو مختبر بطور خوارزمية للذكاء الاصطناعي، أو نظاماً للتعبق، أو تقنية للطائرات المسيّرة، ثم تنتقل المعرفة إلى شركات السلاح والمؤسسات العسكرية، وصولاً إلى استخدامها في ميدان الحرب. وفي حالة لبنان، تختص هذه المعادلة أهمية خاصة، إذ تحول الصراع بين حزب الله والعدو الإسرائيلي إلى جزء من شبكة اتّحادٍ فيها الاستخبارات والتكنولوجيا وسلاسل التوريد معلومات ميدانية عن أماكن تخزينه، وربما قدرة على الوصول إليه والتأثير فيه.

لكنّ اللافت في تقرير الصحيفة الدولية راكمت خلال أكثر من سنة عقود تعاوناً سياسياً وعلمياً ومؤسّساتياً عميقاً مع الكيان. ومن أبرز نتائج هذا التعاون شبكة تبادل معلومات بين جهاز الاستخبارات الخارجية الألمانية (BND) وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، يبدو أنها امتدت إلى سلاح حزب الله نفسه،

وأتت، في حالات عدة، إلى تعطيل صواريخ للمقاومة. في 12 آب الجاري، نشرت صحيفة «بيلد» الألمانية تقريراً عن جهاز الـ BND أكد أن الاستخبارات الخارجية الألمانية تمكّنت، في أكثر من مناسبة، من تحديد أماكن تخزين صواريخ إيرانية كانت مُخصّصة لحزب الله، «وكانت لدى الاستخبارات الألمانية إمكانية الوصول إليها». وأضاف أن رؤساء الجهاز «أصدروا في حالات عدة أوامر بجعل هذه الصواريخ غير صالحة للاستخدام». وإذا صحت هذه المعطيات، فإن الأمر يتجاوز مجرد مراقبة مسار السلاح الإيراني إلى حزب الله، يعني امتلاك الاستخبارات الألمانية معلومات ميدانية عن أماكن تخزينه، وربما قدرة على الوصول إليه والتأثير فيه.

قانونياً لبعض أشكال التدخل الخارجي للجهاز، بجهة التعامل مع «تهديدات من قوة أجنبية». والمقصود هنا توسيع هامش قدرة الجهاز على إحداث تأثير مادي مباشر في أشياء أو أشخاص خارج الأراضي الألمانية. إن الصواريخ الإيرانية أو مكوثاتها، ذلك أن بعض الشبكات التي وصلت إلى مطار دمشق تعرضت، على نحو إبداءل شرائح إلكترونية (chips) إلى الصواريخ الإيرانية أو مكوثاتها. جرى استهداف حاويات بعضها تضم مكوثات لصواريخ باليستية، من دون حاويات أخرى كانت تحتوي أيضاً على مكوثات صاروخية. وأدت هذه الوقائع، إلى جانب معطيات أخرى قيد التحقيق، إلى ترجيح فرضية أن بعض الصواريخ أو مكوثاتها، تعرضت لاختراق قبل وصولها إلى وجهتها.

معروف أن العلاقة السياسية والأمنية بين ألمانيا وإسرائيل نشأت في سياق شديد الخصوصية. بعد الحرب

العالمية الثانية واليهودوكوست، وتطوّرت على مدى عقود. لكنّ ثمة مساراً آخر لا يقل أهمية هو التعاون بين مؤسسة علمية ألمانية كبرى، مثل «ماكس بلانك»، وجامعات ومراكز أبحاث إسرائيلية متداخلة بينويما مع الجيوش والصناعة العسكرية. وتقوم Academics عن منظمة The Max Planck for Justice Society and the Israeli Military-Academic Complex: A Chronicle of Collaboration, Legitimization and Complicity («جمعية ماكس بلانك والمجمع الأكاديمي - العسكري الإسرائيلي: سجل التعاون وإضفاء الشرعية والتواطؤ»).

يتجاوز التعاون بين ألمانيا وإسرائيل الإطار السياسي، ويتصل أيضاً بتعاون علمي وعسكري، إضافة إلى تبني برلين حملات ضد منتقدي إسرائيل

التقرير، الممتد على 49 صفحة، يرسم شبكة من التمويل والتعاون بين مؤسسة علمية ألمانية كبرى، مثل «ماكس بلانك»، وجامعات ومراكز أبحاث إسرائيلية متداخلة بينويما مع الجيوش والصناعة العسكرية. وتقوم Academics عن منظمة The Max Planck for Justice Society and the Israeli Military-Academic Complex: A Chronicle of Collaboration, Legitimization and Complicity («جمعية ماكس بلانك والمجمع الأكاديمي - العسكري الإسرائيلي: سجل التعاون وإضفاء الشرعية والتواطؤ»).

أوسع مرتبطة بالاحتلال، وهو ما يتناوله تقرير Academics for Justice من خلال توثيق أبحاث مرتبطة بشركاء «مينرفا» اسمت، وفق التقرير، في تطوير تقنيات حصلت على براءات اختراع، ثم بيعت لاحقاً للجيش الإسرائيلي واستُخدمت في مراقبة الفلسطينيين. ويرصد التقرير شبكة تعاون تشمل مؤسسات وشركات مثل MAFAT وRafael وIsrael Aerospace Industries وElbit عبر مؤتمرات وتمويل أبحاث ذات صلة بالمؤسسة العسكرية، في مجالات تشمل الذكاء الاصطناعي والمراقبة والطائرات المسيّرة وأنظمة الهندسة والدفن. هكذا يتحوّل التمويل العلمي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى جزء من البنية التكنولوجية للحرب.

وتعزّز هذا التعاون خلال حرب الإبادة على غزة وبعدها، في وقت تصاعدت فيه الحشودات الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية. ففي كانون الأول 2023، مثلاً، خصّصت «ماكس بلانك» مليون يورو لبرنامج Max Planck Israel Programme. قتل تمديد لاحقاً حتى نهاية 2026. وفي تشرين الثاني 2024، افتتحت

الجمعية مكتباً جديداً في القدس، ثم فتحت «مينرفا» في أيلول 2025 الباب أمام إنشاء مركزين جديدين. وفي تشرين الثاني من العام نفسه، افتتح Max Planck Center for Democracy, Security and Human Rights مشروع ألماني - إسرائيلي يبحث العلاقة بين الديمقراطية والأمن وحقوق الإنسان وكيفية مواجهة ما يُعرف بـ«التهديدات الأمنية». أي أن المؤسسة العلمية الألمانية باتت شريكاً في بحث قضايا الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما تخوض إسرائيل حرباً مفتوحة في غزة ولبنان، وسط جدل متصاعد حول مدى احترامها لقواعد القانون الدولي الناظمة للحرب.

وفي شباط 2024، أنشئت «ماكس بلانك» عمل عالم الأنثروبولوجيا البشري، الإسرائيلي غسان حاج، على خلفية منشورات انتقد فيها إسرائيل. وقال للجمعية إن منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي تضمنت أراء تتعارض مع قيمها الأساسية، ماكس بلانك» مليون يورو لبرنامج Max Planck Israel Programme. قتل لاحق، رفضت محكمة العمل دعوى حاج ضد إنهاء عمله.

مقاله

كيف تستفيد المقاومة من التناقض الإسرائيلي - التركي في سوريا؟

كريم حداد

التناقض. فصصلحة لبنان ليست في حرب إسرائيلية - تركية، مثل هذه الحرب قد تحول سوريا وشرق المتوسط إلى فضاء أكثر خطورة على لبنان نفسه. المصلحة هي في أن تصيب إسرائيل أقل قدرة على فرض إرادتها على كل ساحة بصورة منفردة.

أما المكسب الرابع فيتصل بالولايات المتحدة. الرد الأميركي المنتقد للضربة الإسرائيلية في سوريا يكشف أن المصالح الأميركية والإسرائيلية ليست متطابقة دائماً. وهذا مهم جداً للبنان. في دراسة شيلع نفسها يظهر نقد واضح لفكرة أن إسرائيل تستطيع الاستمرار في العمل العسكري بلا سقف، حتى عندما تتعارض عملياتها مع أهداف واشنطن. وهو يذهب إلى أن حملة جنوب لبنان بعد اندلاع حرب إيران أسهمت في تعميق الخلاف مع الولايات المتحدة لأنها تعارضت، وفق تحليله، مع المسار الذي كانت واشنطن تسعى إليه. وهذا يعني أن السياسة اللبنانية الذكية لا ينبغي أن تتعامل مع واشنطن باعتبارها كتلة واحدة متطابقة دائماً مع القرار الإسرائيلي. يوجد مجال لتحويل الاحتلال الإسرائيلي للمناطق العازلة إلى عبء على السياسة الأميركية نفسها؛ كيف تستطيع واشنطن المطالبة بسيادة الدولة اللبنانية، ثم تقبل بوجود إسرائيلي دائم داخل أرضها؟

ثم هناك المكسب الخامس، وربما الأكثر أهمية على المدى الطويل: منع الفصل بين الأرض والسلاح. لأن النقاش السياسي كثيراً ما يبدأ من السلاح، ثم يناقش الاحتلال كمسألة لاحقة. بينما التطورات الإسرائيلية الجديدة تسمح بعكس السؤال: ما هي طبيعة المشروع الإسرائيلي على الأرض أولاً. وهل الانسحاب الإسرائيلي كامل ونهائي، وهل الحدود اللبنانية نهائية، وهل عودة السكان إلى قرامهم وأراضيهم مضمونة. وهل هناك ضمان يمنع تحويل الشرط الحدودي إلى منطقة عازلة ثم ما يحصل واقع استيطاني على غرار ما يحصل في أماكن أخرى.

عندئذ يصبح مستقبل سلاح المقاومة جزءاً من تسوية قضية الاحتلال والسيادة، لا شرطاً مسبقاً يعطى لإسرائيل بينما تبقى لنفسها حرية العمل العسكري والاحتلال. وهذا ربما هو أهم ما تستطيع المقاومة استخلاصه من التطورات السورية. إسرائيل نفسها تقدم دليلاً على أن المشكلة لا تبدأ بالسلاح الموجود داخل الدولة المجاورة. ففي سوريا ضربت وجوداً تركياً كان لم يكتمل بعد، وفي منطقها الجديد يكفي احتمال ظهور قدرة مستقبلية

كي تتدخل.

أي إن إزالة قدرة ما لا تعني بالضرورة انتهاء المطالب الإسرائيلية. فقد تنتقل إسرائيل بعد ذلك إلى المطالبة بمنع قدرة أخرى، ثم انتشار آخر، ثم نوع من السلاح، ثم نشاط اقتصادي أو عمراي قرب الحدود. بكلام آخر، العقيدة الإسرائيلية الجديدة لا تضع نقطة واضحة تقول عندها: أصبحنا آمنين وسنعود إلى حدودنا. وهذا بالضبط ما يجعل مسألة ضمان السيادة ووحدة الأراضي اللبنانية سابقة منطقياً على أي نقاش آخر.

لذلك فإن أفضل استفادة لبنانية من التناقض الإسرائيلي - التركي ليست عسكرية بالدرجة الأولى، بل سياسية واستراتيجية: تحويل الاحتلال من ملف هامشي إلى مركز النقاش، تدويل خطر المناطق العازلة والاستيطان، بناء أوسع توافق إقليمي يمكن حول نهائية الحدود وسيادة الدول، استثمار الخلافات بين واشنطن وتل أبيب عندما تتجاوز إسرائيل حدوداً يرى الأميركيون أنها تضر بالانسقرار، وربط أي ترتيبات أمنية وسوريا ورماً بضمان واضح لانسحاب إسرائيل ومنع أي منطقة عازلة أو وجود استيطاني.

وهذا تنتقل المقاومة من موقع الدفاع عن نفسها إلى موقع أكثر قوة سياسياً. الدفاع عن فكرة لبنان نفسه بوصفه أرضاً واحدة لا يملك الاحتلال حق اقتطاع شريط منها تحت اسم الأمن، ثم تحويل الأمن المؤقت إلى حدود جديدة بكم الأمر الواقع.

بشكل الصراع الذي يظهر اليوم في سوريا يوضح للبنان حقيقة أساسية: الخلاف مع إسرائيل لم يعد فقط حول من يحمل السلاح، بل حول من يملك الأرض، ومن يرسم الحدود، ومن يقرر أين تنتهي سيادة لبنان وأين يبدأ «الأمم الإسرائيلية». وهذا هو الميدان السياسي الذي يمكن للمقاومة أن تجعل فيه العقيدة الإسرائيلية الجديدة حجة ضد الاحتلال بدلاً من أن تكون ذريعة له.

اهمية ما يحصل، هو إعادة تعريف قضية الصراع مع إسرائيل في لبنان، بوصفها جزءاً من المواجهة الأكثر اتساعاً بحكم المشروع الصهيوني في المنطقة

تقرير

الإجراءات «اللا قانونية» تركّزت في المتن وكسروان وبعبداه وعاليه

التعاميم البلديّة في زمن الحرب: أداة «استبعاد طائفي»!

رأباًنا حمية

كشفت أزمات النزوح المتلاحقة، سواء خلال الأزمة السورية بعد العام 2011، أو العدوان الإسرائيلي في العامين 2024 و2026، تحوُّلاً واضحاً في دور السلطات المحلية. ففي ظل غياب أو ضعف الإدارة المركزية، تختطّ بلديات كثيرة صلاحياتها لمداخل البلديات بحجة ضرورات الاستجابة للنزوح في بلدانها. وهو ما ظهر في التعاميم التي صاغتها بمناطق يمثّر بين المجتمعات المضيقة وضيوفاها، أو يقيد في أحسن الأحوال حركتهم وفق معايير لا تخلو من الاعتبارات السياسية.

68 تعميماً بلدياً لإدارة النزوح

بين 2 آذار ونهاية نيسان 2026، رصد «استديو أشغال عامة» 68 تعميماً بلدياً تتعلق بالنازحين (بعض التعاميم تتضمن أكثر من إجراء، ويمكن توزيعها على خمس فئات، وفقاً للاتّ:

46 - تعميماً فرض على المالكين إبلاغ البلدية عند استضافة أو تأجير نازحين وتزويدها ببياناتهم. كما تسجيل النازحين ببياناتهم لديها، وتسجيل الطرفين عقود الإيجار لديها. وبرزت في أقضية المتن وكسروان وبعبداه والبترون.

10 - تعاميم فرضت موافقة البلدية المسبقة قبل الاستضافة أو التأجير،

”

غالبية التعاميم قيدت حركة النازحين وحقوقهم الدستورية خلافاً لصلاحياتها وقلة منها فقط حثت على التضامن الاجتماعي

إلى بوابات أمنية»، حسب الناشط الحقوقي، المحامي جاد طعمة. وثانيهما بحث على التضامن الاجتماعي والحد من استغلال

النازحين. هذا، يصعب مفهومًا فرض بلديات المناطق المختلفة عن الخيارات السياسية للنازحين، قيوداً على الأخيرين، مع دعوتها إلى الإبلاغ عن «السلوكيات المريبة»، وفرضها

ادارت معظم البلديات أزمة النزوح من زاوية أمنية - سياسية، في إبقاء بأن النازح (بخلفيته الطائفية وأتوماته السياسي بشكل خطراً على المجتمعات المستضيفة. فبرز نموذجان متناقضان، ينطلقان من بُعدي الانتماء والجغرافيا: أحدهما، وهو الغالب، يفرض قيوداً على النازحين بما يحوّل تلك البلديات

أي إشغال غير مصرّح به) ووادى شحرور العليا وبعبداه وكسروان (إقفال الطريق الواقع عند مدخل البلدة من جهة حارة التين يومياً أمام حركة مرور السيارات، اعتباراً من الساعة العاشرة مساءً ولغاية

الساعة السادسة صباحاً، والالتزام باستخدام الدخول الرئيسي للبلدة للدخول والخروج خلال المدة المذكورة) وكفرديان وعنايا وفاريا وحومال وفرن الشباك وحراجل وذوق مصبح (الإبلاغ المسبق عن أي عملية إيواء أو تأجير) والمتن وبعبداه وطرابلس وجبيل والكورة وبعبد عتجر وعاليه (فرض عقوبات بحق المخالفين).

ولا يمكن التحجج بأن هذه الإجراءات خلفياتها تنظيمية، إقطاعاء السلطة المحلية لنفسها الحق بقبول أو رفض من يدخل إلى النطاق العقاري المسؤولة عنه، يتعارض مع حق المواطن اللبناني بالعيش أينما يشاء على الأراضي اللبنانية.

واللافت، وفقاً لـ«استديو أشغال قانونياً، يمثّر الحقوقي جاد طعمة، بين ما يمنحه القانون للبلديات من صلاحيات في تنظيم كل شيء محلي وبين جنوح البلديات نحو تقييد حركة المواطنين اللبنانيين أو تقييد حقهم في السكن «بما يعتبر مخالفة للنظام العام». وبالتالي، فإن «أي قرار فيه تمييز أو تقييد للحق في السكن يصبح قابلاً للطعن والإبطال لتجاوز

حدّ السلطة».

من هنا، وبحسب طعمة، يقتضي التمييز بين مصطلحي «الإبلاغ» و«الموافقة المسبقة». فالإبلاغ المسبق «من الممكن النظر إليه من باب الإجراءات الإدارية والتنظيمية لتسهيل عمليات الرصد والمساعدة». أما الموافقة المسبقة، فـ«فيها تقييد لحق أساسي وتجاوز للصلاحيات القانونية، لأنه يمس بالحقوق الدستورية للمواطنين اللبنانيين». كما يشير طعمة إلى مخالفته لـ«مبدأ المساواة، فلا يمكن فرض رفض التجاير لمواطنين مجرد انتمائهم الطائفي أو بسبب المكان الذي نزحوا منه».

أما البعد السياسي، فيمكن ملاحظته عبر رصد النطاق الجغرافي الذي تركّزت فيه الإجراءات التقييدية. وهو أقضية المتن وكسروان وبعبداه وعاليه، حيث عكس أداء البلديات «أزمة الثقة بين مكونات الشعب اللبناني، مع تحوّل النزاح إلى خطر أممي محتمل». فبرزت القرارات اللا قانونية، بال خوف من تسلس عناصر حزب الله، ما حول الأزمة الإنسانية إلى أداة استبعاد طائفي. «عزّز ذلك غياب الدولة، الأمر الذي «منع» البلديات المجرّ لتصرف بانفرادية وعلى هواها السياسي، لتتحول بذلك من سلطة محلية إلى سلطة تقرر من له الحق بالسكن ومن ليس له الحق في ذلك»، يختم طعمة.

تقرير

«ضربة السوري»

أحدث ابتكارات العنصرية اللبنانية

أن السوري يجب أن يحلّ هناك أعمالاً، وخصوصاً الموسميّة والشاقة والمنخفضة الأجر، لا يجد طالبوها، بسهولة، عمالاً لبنانيين بالعدد المطلوب وبالشروط السائدة اليوم، فالمرارح بحاجة إلى من يقطف ويزرع، والمقاول بحاجة إلى عمال بناء، ومؤسسات كثيرة بنت طريقة عملها منذ سنوات على توفير هذه اليد العاملة. خروجها فجأة لا يعني أن لبنانياً سيحل مكانها تلقائياً، بل قد يعني ببساطة نقصاً في العمال وارتفاعاً في كلفة الخدمات والإنتاج.

بمعنى أوضح، تصبح فكرة الرسم مُستغربة اقتصادياً. لنفترض أن العامل السوري مُطالب بدفع 120 دولاراً سنوياً، وزوجته المبلغ نفسه إذا كانت بالغة، و60 دولاراً عن كل طفل. أسرة من بالخين وتطلقن تصبح مُطالبية بـ360 دولاراً في السنة. فمن أين ستأتي بها الأسرة؟ من الأجر المكتسب من العمل. وبالتالي، فإنه كلما ازدادت التكاليف على العامل، أصبحت شروط عمله وتوظيفه مختلفة، فإنما ستطالب بزيادة البدلات المالية التي يتقاضاها يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً. أو زادت صعوبات معيشته بسبب انخفاض الدخل مقارنة مع زيادة الأكلاف. أمّا ربّ العمل الذي سيدفع الأجر الأعلى ليس جهة مجهولة، فهو في حالات كثيرة مزارع لبناني أو مقاول لبناني أو صاحب مؤسسة لبنانية. فإذا ارتفعت كلفة العمالة عليه، سحاول بدوره تحميل جزء منها على سعر المُنتج أو الخدمة. وفي النهاية، يمكن أن نجد أنفسنا أمام رسم قيل إنه سيُفرض على السوري، لكن جزءاً من كلفته انتقل إلى ربّ العمل اللبناني ثم إلى المستهلك اللبناني. وكل ذلك من دون أن تكون قد نظمتنا سوق العمل أو حللنا مشكلة البلديات.

حتى منطق الرسم نفسه غير واضح. إذا كانت المشكلة هي النفائات، لماذا لا يُفرض رسم مرتبط بالمسكن أو بكمية الخدمة وعلى كل من يستخدمها؟ وإذا كانت المشكلة في الصرف الصحي والطرق والإنارة، لماذا لا تكون المساهمة مرتبطة بالوحدة السكنية والمُؤسسة؟ وإذا كانت المشكلة هي المنافسة في سوق العمل، فما علاقة طفل سوري دون الثامنة عشرة بها حتى يدفع 5,5 ملايين ليرة؟ وهذا تحديداً أحد الاعتراضات التي سجّلتها الإدارات الرسمية. هيئة التشريع والاستشارات لغتت إلى أن الرسم يُفترض أن يرتبط بخدمة أو منفعة محدّدة، فيما لا يحدّد الاقتراح الخدمة التي تُدفع في مقابلها هذه المبالغ. وهذه النقطة مُستغربة جداً، فالتائب يفترض أن يفرض بين الرسم والضريبة، وهذا ربما ما لم يلاحظه طعمة. كما أن وزارة المالية أثارت أيضاً ضرورة تحديد طبيعة الرسم والخدمات المقابلة له والية احتسابه واستفاته.

طبعاً، لا يُفترض أن تتحمّل البلديات مجانياً كلفة وجود أعداد كبيرة من السكان ضمن نطاقها. هذه مشكلة فعلية. لكن حلها يمكن أن يكون برسوم خدمات تُطوّق على الجميع بحسب الاستفادة. وفي سوق العمل، يكون الحل بتنظيم العمالة السورية التي يحتاج إليها الاقتصاد، لا بتزكّيها تعمل في المخارقة أن الدولة تملك أمامها أساساً ياباً للجابة والتنظيم اسمه إجازة العمل، لكنها لم تفتح إلّا في إدخال جزء ضئيل جداً من قوة العمل السورية إليه. فبدلاً من معالجة هذا الفشل، باتت أحد النواب، الذين من المفترض أن يقدّموا اقتراحات قوانين مدروسة وقابلة، «بإول فكرة خطرت في باله» لتدفع السوري لأنه سوري. المشكلة إذا ليست أن السوري يدفع أو لا يدفع، فهذا نقاش طويل. المشكلة في يتحمل الكلفة في النهاية: لأن رسماً يبدو على الورق موجهاً إلى السوري قد ينتهي، بعد دورة واحدة في الاقتصاد، جزء إضافي من فاتورة اللبناني نفسه، والذي لا ينقصه أي زيادة. والأسوأ في الأمر، أنّ تحليلاً بسيطاً لإبعاد هذا الرسم، يقضي إلى اكتشاف هذه النتيجة، إلّا أنّه يبدو بل يكلف مقترحه نفسه قليلاً بذلك.

والجدير بالذكر، أن عدم موافقة مجلس الوزراء على الاقتراح لا يعني سقوطه، إذ إن رأي الحكومة فيه غير مُلزم لمجلس النواب. وبيّفي الاقتراح قابلاً لاستعمال مساره في اللجان النيابية المختصة وصولاً إلى الهيئة العامة للتصويت عليه. وهكذا يبقى مصير هذا الاقتراح، بيد اللجان المختصة... فلنرّ هل الجميع يفكرون بالطريقة نفسها؟



(هيلم الموسوي)

النظامية، بسبب القيود وكلفة الرسوم والتعديدات الإدارية، وأن نحو 95% منهم يعملون في الاقتصاد غير المنظم.

إذاً، أمام الدولة مئات الآلاف الأشخاص الموجودين أصلاً في سوق العمل لكن غالبيتهم خارج النظام. الأولوية المنطقية هنا إلى جانب التعداد، السعي لمعرفة عدد العاملين بينهم، وفي أي قطاعات، وتنظيم هذا العمل عبر فرض إصدار إجازات العمل، وإلزام أرباب العمل بالقواعد والأصول القانونية، وجباية الرسوم المستحقة، وكله في إطار ضبط المنافسة مع العمالة اللبنانية. لكن كل هذا الأمر لا يمكن حصوله من خلال الابتكار العنصري الأخير القاضي بفرض رسم جديد لا علاقة له بشؤون العمل، بل بالجنسية. ويتعرّض هذا الأمر لأن العمالة السورية ليست عبئاً صافياً على الاقتصاد. فالواقع أن هناك قطاعات تعتمد عليها فعلياً. يقول تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية عن مهارات السوريين في لبنان، إن خبراتهم تتركّز بصورة

”

هيئة التشريع والاستشارات قالت إن الرسم يُفترض أن يرتبط بخدمة محدّدة

كبيرة في الزراعة والبناء والصناعة. في القطاعات التي يصعب أن يكون فيها عمال لبنانيون، ففي حزيران 2026، تحدّثت منظمة العمل الدولية عن تزايد النقص في اليد العاملة الزراعيّة في لبنان، وعن الحاجة إلى البات أكثر تنظيمًا لتأمين العمال وتسهيلهم. هنا يجب ألا «نضحك» على أنفسنا. المسألة ليست أن اللبناني «لا يعمل» بالمطلق، ولا

زئلب بزاي

120 دولاراً على كل سوري بالغ، و60 دولاراً على من هو دون الثامنة عشرة. هذا الرسم الذي اقترح النائب تفرّض سعادتهم في هذه الحال؟ آخر (من بيروت إلى بعلبك مثلاً). على هذا المنوال، يُصدر الجهاز القضائي في البلد، علماً أن التستر على المرتشي لا يضر بسمعة القضاء فحسب، بل يخلف وراءه ضحايا يتمّ ظلمهم بناءً على قرارات مُعلّية ومقبوض مُثمّنها. وفيما يتنقّد جزء من القضاة قانون تنظيم القضاء العدلي، الذي يفرض إضفاء سرية تامة على إجراءات تأديب القضاة وتفاصيل ارتكاباتهم، وبطالون بالتكثف عنها، يرى آخرون أن الحفاظ على السرية ضروري، ولا سيما في غياب قانون علمي لاستقلالية القضاء. ويشرح هؤلاء أن ثمة قضاة يتعرضون للملاحقة السياسية ويتم تليفك الملفات لهم. وبالتالي، سيؤدي الكشف عن تفاصيل قضايا هؤلاء حتى لو تبيّن لاحقاً أنها ملوّقة، إلى الإضرار بـ«القاضي الشريف ومسعته ومعنوياته».

وبالعودة إلى القاضي الموقوف، يقول القاضي المتقاعد الذي كان رئيساً للهيئة العليا للتأديب، حين تمّت ملاحقة (جن). في المرة الأولى، إن «الإجماع لم يتوفر يومها لصرفه من الخدمة، فجرى خفض درجته إلى حدود الأربع درجات، ولم يعد إلى موقع المسؤولية، بل وُضع تحت مراقبة رئيس المحكمة، لكن يبدو أن رؤساء المحاكم المتعاقبة لم يحسبوا

مراقبة القاضي المستشار، فهل تفرّض سعادتهم في هذه الحال؟

مراقبة القاضي المستشار، فهل تفرّض سعادتهم في هذه الحال؟ آخر (من بيروت إلى بعلبك مثلاً). على هذا المنوال، يُصدر الجهاز القضائي في البلد، علماً أن التستر على المرتشي لا يضر بسمعة القضاء فحسب، بل يخلف وراءه ضحايا يتمّ ظلمهم بناءً على قرارات مُعلّية ومقبوض مُثمّنها. وفيما يتنقّد جزء من القضاة قانون تنظيم القضاء العدلي، الذي يفرض إضفاء سرية تامة على إجراءات تأديب القضاة وتفاصيل ارتكاباتهم، وبطالون بالتكثف عنها، يرى آخرون أن الحفاظ على السرية ضروري، ولا سيما في غياب قانون علمي لاستقلالية القضاء. ويشرح هؤلاء أن ثمة قضاة يتعرضون للملاحقة السياسية ويتم تليفك الملفات لهم. وبالتالي، سيؤدي الكشف عن تفاصيل قضايا هؤلاء حتى لو تبيّن لاحقاً أنها ملوّقة، إلى الإضرار بـ«القاضي الشريف ومسعته ومعنوياته».

وبالعودة إلى القاضي الموقوف، يقول القاضي المتقاعد الذي كان رئيساً للهيئة العليا للتأديب، حين تمّت ملاحقة (جن). في المرة الأولى، إن «الإجماع لم يتوفر يومها لصرفه من الخدمة، فجرى خفض درجته إلى حدود الأربع درجات، ولم يعد إلى موقع المسؤولية، بل وُضع تحت مراقبة رئيس المحكمة، لكن يبدو أن رؤساء المحاكم المتعاقبة لم يحسبوا

أنه «معروف» بين القضاة والمحامين، بمعنى أن «بيع الأحكام مقابل الرشى سينفّض حكماً». ويشير بعض زملاء القاضي الموقوف عن العمل

كل عامين وإعلاء النزاهة والكفاءة على السبيل، كان القاضي المرتشي سينفّض حكماً». ويشير بعض زملاء القاضي الموقوف عن العمل

في «العدلية» يخشى فتح أبواب هذه المغارة، لأسباب خاصة أو تحت العنوان الفضفاض نفسه: «حماية القضاء».

في حالات أخرى، أجبر بعض القضاة المرتكبين على تقديم استقالاتهم فور صدور القرار البدائي بهدف «الحفاظ على هيبة القضاء» وكانت تُرُبط الاستقالات أحياناً بالامتناع عن متابعة الملاحقات الجزائية والتأديبية

(هيلم الموسوي)



تقرير

«عقوبات تأديبية» لا تؤدّب القضاة المرتكبين!

رأب إبراهيم

هل يحق للقاضي المرتشي أو المرتكب لجرم جزائي أن يعود إلى الخدمة؟ سؤال لطالما انقسم الجسم القضائي عليه، وفتح النقاش حوله مجدداً مع إصدار وزير العدل عادل نصار قراراً بوقف القاضي (جن). عن العمل، بعد توثيق تقاضيه رُشّي مقابل إحصاء القضاة أحكاماً لصالح الرّاشين. ويتمحور النقاش الدائر في أروقة «العدلية» حول مدى فعالية «العقوبة التأديبية»، على اعتبار أنها ليست المرة الأولى التي يُساح فيها هذا القاضي إلى التأديب.

فقبل 13 عاماً، لوُحق أيضاً نتيجة تقاضيه رُشّي، وقرر المجلس التأديبي صرفه من الخدمة. غير أن الهيئة العليا للتأديب اكتفت بتخفيض درجته، وأعادتّه إلى العمل، مع وضعه تحت مراقبة رئيس المحكمة. لكنه عاد إلى ارتكاب الجرم الجزائي نفسه، إلى أن تجرّأت إحدى القاضيات بالتعاون مع المحامين على توثيق جرمه. استدعى ذلك أسئلة حول أداء القاضي المقصود، طوال الأعوام الماضية، وعما إذا ارتكب مخالفات أخرى خلالها، ولم يتجرّأ أحد على توثيقها، أو تسرّ عليه زملاؤه تحت مبدأ «التعاضد القضائي»، وحفاظاً على سمعة المؤسسة القضائية.

القاضي (جن). ليس الأول الذي يوقف عن العمل ولن يكون الأخير. غير أن

على الخلاص

المقوبات «الأقصى» في التاريخ» على إيران

أميركا تعالج الفشل بالفشل

نقلت الولايات المتحدة ثقل المواجهة مع إيران إلى الجبهة الاقتصادية، معلنة ما وصفته العقوبات «الأقصى في التاريخ»، بالهزاي مع استمرار الحصار البحري وتعزيز الانتشار العسكري الأميركي في المنطقة. وفيما تراهن واشنطن على خنق الاقتصاد الإيراني، ودفع طهران إلى تغيير حساباتها التفاوضية، ردت الأخيرة بالتاكيد أن الضغط لم يحقق أهدافه، ملوحة بيان أي جولة عسكرية جديدة ستشهد استخدام «أسلحة أكثر تدميراً».

ويبدو الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في إدارته للحرب، وكأنه ينتقل من أسلوب إلى آخر بطريقة اعتباطية، ومن دون خطة ممتدة ومتناسقة، فيما يظهر أن دافعه الأهم والأكثر إلحاحاً من وراء ذلك، هو عدم قدرته على الاعتراف بفشل حربه على إيران، أو -إن اعترف ضمناً- عدم استعداده أو عجزه عن تحمل دفع كلفة هذا الفشل. والكلفة هذه، لا ترتبط بحسابات انتخابية داخلية فحسب وإن كانت تلك الحسابات ربما أكثر ما يشغل بال ترامب، بل تمتد إلى تداعيات استراتيجية ستنعكس سريعاً وعميقاً، على دور الولايات المتحدة

المعركة الاقتصادية ضدّ إيران أميركا تحارب... بالسيف، الخليجي

حسين إبراهيم

مع خروجها عملياً من الحرب العسكرية ضدّ إيران، تكون الولايات المتحدة ابتعدت، وأبعدت معها إسرائيل، عن الاحتكاك المباشر، ولزمت المشاكل لدول الخليج، التي تخطط الواحدة تلو الأخرى، بدفع أميركي غير مخفي، في نزاعات مع الدولة الجارة. وإن تتخذ هذه النزاعات الآن شكل حرب اقتصادية شعواء، فالأمور منها، على ما يبدو، تحقيق ما عجزت عنه أشهر من الحرب العسكرية المباشرة، بشقيها الشامل والمقتطع. بدأت واشنطن تعتمد تلك الاستراتيجية، مباشرة بعد توقيع «مذكرة التفاهم» مع طهران - في 18 حزيران الماضي -، والتي لم تكن راضية عنها، فعملت على إرغام سلطنة عُمان على فتح الممر الجنوبي للمضيق، المجازي لسواحل السلطنة، وذلك من أجل إفراغ المذكرة من أي مكاسب إيرانية تحققت نتيجة فشل الحرب في إسقاط النظام، أو دفعه إلى تغيير سلوكه، والذي أسفر، على العكس

مما أريد أميركا وإسرائيل، عن

مع صنعاء. ورغم أن الأخيرة هي من بادرت إلى فرض حصار على المملكة، إلا أن هذه كانت نتيجة طبيعية للحصار السعودي المدفوع أميركياً، وبحسب التقدير اليمني على الأقل، فإن الحرب القائمة حالياً تهدف إلى منع «انصار الله» من استخدام مضيق باب المندب والضغط من خلاله على تصعيداً خطيراً، واتهمت أبو ظبي، مطالب الحركة برفع الحصار، أو

سلطان عمان، هيلم بن طارق، جمعنا إلى الرئيس الاماراتي، محمد بن زايد في ابوظبي (من اليمين)



نورج واشنطن لتمكنها من استحداث ممرّ جنوبي، على مقربة من شواطئ سلطنة عمان (من اليمين)

بوطة الضغط «أكثر بكثير» من الأميركيين، مشيراً إلى أن «واشنطن تسعى إلى خلق واقع يمنع إيران من إعادة بناء منشاتها النووية». كما ادعى أن الولايات المتحدة «قضت» على القدرات العسكرية التقليدية لإيران ومارست ضغوطاً هائلة على صناعتها العسكرية، وأنها «كسرت» سيطرة طهران على مضيق هرمز».

ننقل واشنطن ثقل المواجهة إلى ساحه الاقتصاد والحصار البحري

الإيراني للشؤون القانونية والدولية، كاظم غريب آبادي، في منشور عبر منصة «أكس»، إن «واشنطن تزعم أن إيران على وشك الهزيمة والانهايار، لكنها في الوقت نفسه تطلب مساعدة حلفائها»، مضيفاً أن «الحرب العسكرية لم تنجح، والأآن يسوق الهزيمة التالية حرباً اقتصادية»، وبياتنوازي، رفعت طهران مستوى تهديداتها العسكرية؛ إذ قال المتحدث باسم «الحرس الثوري»، العميد حسين محبي، إن «إيران لم تتوقف عن تطوير أسلحتها»، وإن أي حرب بانه محاولة لصف لصف الأنظار عن الأزمة الداخلية الأميركية، معتبراً أن التمسك بالسياسات الحالية «لن يؤدي إلا إلى مزيد من الهزيمة وإلى استعداد الإيرانيين»، وإن خيار استمرار اختناق اقتصادها أو إقامة علاقة أفضل مع الغرب، وأدعى فانس أن الأسابيع الماضية أظهرت أن الإيرانيين شعروا

وتل أيبب في عدوانهما عليها. وكلّ ذلك، يأتي مشفوعاً بـ«حلف مكة» الذي تسعى الولايات المتحدة إلى أن يكون نقلاً موازناً لإيران في خليج ما بعد الحرب، وتنتقل إلى ضمّ مصر ودول أخرى إليه.

الولايات المتحدة تخرجت فعلياً من حربها الفاشلة، وعادت إلى وسائل الضغط القديمة

يعني ما تقدّم، بوضوح، أن الولايات المتحدة تخرجت فعلياً من حربها الفاشلة، وعادت إلى وسائل الضغط القديمة وإنما بصورة أشد، مع توريث دول المنطقة مباشرة في هذا المسعى، كما أنها أخرجت إسرائيل من المعادلة، بعدما كان وجود الأخيرة سبباً مباشراً في فشل الحرب على إيران. والآن، تبدو حملة «الضغط القصوى» المتجددة، جزءاً من معركة عض الأصابع التي تثيرها الولايات المتحدة، والتي تظل الخيار الوحيد المتاح لديها بدلاً من القبول بالفشل. ولعلّ منّا يحفز واشنطن على ذلك، نجاحها، على

وتروج واشنطن، منذ أيام، وبكثافة، لتمكنها من استحداث ممرّ بحري جنوبي على مقربة من شواطئ سلطنة عمان، وتتمير السفن عبره، وزعم مسؤولون أميركيون تحدثوا إلى موقع «أكسيوس»، أن الجيش الأميركي أنشأ، قبل عدة أسابيع، ممرّاً تعبره ليلاً ما بين 15 و20 ناقلة نفط، دخلاً وخروجاً، تحت إشراف القوات الأميركية. وقال المسؤولون إن «نحو 10 ملايين برميل من النفط يومياً باتت تمرّ عبر المضيق»، أي ما يقارب نصف الكميات التي كانت تعبره قبل الحرب. وتحترك السفن، وفق الرواية الأميركية، في مجموعتين منفصلتين للدخول والخروج، فيما توفرّ مقاتلات أميركية الحماية لها من الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية. وأضاف المسؤولون أن الحملة العسكرية الأخيرة التي نفذتها «القيادة المركزية الأميركية» على مدى أسبوعين، «أضعفت أنظمة الرادار والمراقبة البحرية الإيرانية، ما قلّص قدرة طهران على مراقبة الممر الجنوبي». وأضافوا أن القوات الأميركية أسقطت، في وقت سابق من هذا الأسبوع، ثمانية طائرات مسيّرة إيرانية وصاروخي «كروز»، فيما أصيبت بعض السفن جراء الهجمات.

وتتساقق هذه الرواية مع مزاعم ترامب عن خروج «كمية هائلة من النفط»، عبر «هرمز»، ومع قول فانس «الولايات المتحدة أفتت مرور كميات كبيرة من النفط والغاز رغم استهداف إيران سفناً تجارية»، والهدف من كل تلك الادعاءات، على ما يبدو، تهدئة أسعار النفط ومنعها من الارتفاع أكثر. إلا أن بيانات شركة «كبلر» التي تنتج حركة السفن، أظهرت أن عدد سفن البضائع العابرة للمضيق بلغ تسعاً في اليوم السابق، من دون زيادة عن اليوم الذي سبقه، فيما ارتفع سعر نفط خام برنت، بشبّة 2,3% عند التسوية إلى 93,7 دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى له خلال ثلاثة أسابيع. كذلك، أفادت وكالة «بلومبرغ» بأن «المصافي الأميركية تعمل بأقصى طاقتها منذ اندلاع الحبر، في مؤشر إلى حجم الضغط التي فرضها اضطراب إمدادات الوقود على السوق» (الأخبار)

ما يظهر، في احتواء أسعار النفط التي بقيت عند مستويات مرتفعة، وإنما دون المئة دولار، وهي أسعار يعتقد الأميركيون أنهم يستطيعون تحملها حتى الانتخابات النصفية لـ«الكونغرس» - خاصة مع تخفيف التصعيد المباشر في الخليج -، وأن المواطنين سيعنادونها في نهاية المطاف.

لكن لم تخلّت الولايات المتحدة عن مشاربها الكبرى للسيطرة على المنطقة، من خلال سمارات عدة منها التوسع الإسرائيلي المصبوط، وتفعيل العلاقات مع الدول الإقليمية الكبرى كتركيا وباكستان؛ يبدو أن المعركة التي تخاض الآن لن تطول كثيراً، نظراً إلى أن دول الخليج لن تتحمل، لا اقتصادياً ولا عسكرياً، معركة من هذا النوع، لا أحد يعلم كيف سترد عليها إيران، وعليه، لن يطول الوقت حتى تصرخ السعودية بسبب الحرب مع اليمن، وتدفع الإشارات ثمناً باهظاً لإجراءاتها ضدّ إيران. أمّا بعد هذه المعركة المؤقتة التي يمكن أن تستمرّ حتى الانتخابات النصفية لـ«الكونغرس» والانتخابات الإسرائيلية، فترجح أن تعود الخيارات الأخرى لتنفّذ، سواء على شكل تسوية ما، أو في صورة حرب جديدة. فواشنطن لن تسلم بسهولة بأن يكون ثمن نيل الحرب مع طهران، خسارة كل ما تعتقد أنها حقّقه، منذ السابع من أكتوبر، وأكثر منه.

أميركا

تمهيدات «الديمقراطيين» التقدميون يعزّزون رصيدهم... بلا اكتساح

القانون الدولي الإنساني، بما يشمل القوات الإسرائيلية، وطالب بربط كل تمويل عسكري ونقل للأسلحة بخطوات ملموسة لإنهاء الحصار ووقف الاحتلال.

انقسام متصاعد؟

بالاستناد إلى نتائج الانتخابات التمهيدية الأخيرة لـ«الديمقراطيين»، يشير محللون إلى أنها حملت إشارات على تصاعد الانقسام داخل الحزب حول «الحركة التقدمية» الصاعدة، سواء بين التقليديين واليساريين، أو بين اليساريين أنفسهم. فعلى وقع استمرار تحقيق اليسار نجاحات انتخابية متواصلة في مواجهة مرشحين مؤيدين من القابات التقليدية لـ«الديمقراطي»، يتخوّف هؤلاء من بزوغ تيّار سياسي بدا يحاول كسر «محزّمات» تتصل بالعلاقة مع إسرائيل، ولا سيما في ظلّ تركيز أبرز وجوهه من أمثال لاركين، وماني، ونيكسون، على برنامج سياسي يحمل «إبعاداً أميركية خالصة»، ومناذاتهم بتحويل المساعدات العسكرية والعلاقة مع إسرائيل من قضية شبه محسومة داخل المؤسسة السياسية إلى موضوع مفتوح للنقاش.

ويرى محللون أن أنجي نيكسون تمثل حالة نموذجية في هذا الاتجاه؛ فمن جهة، يطرح نقادي «منظمة الاشتراكيين الديمقراطي في أميركا» تأييدها بشكل علني، تساؤلات حول احتمال وجود تباينات بين أنصار «الجناح التقدمي» في شأن الترشيحات التمهيدية. ومن جهة ثانية، يمثل برنامج نيكسون السياسي تحدياً لهيمنة القابات التاريخية على زمام «الحزب الأزرق»، ولا سيما أن أحد أبرز بنوده يقوم على رفض هيمنة الشركات وتحكم المؤسسة الديمقراطية التقليدية - وهو ما يمكن لحظه في قول المرشحة الفائزة: «لا يهمني صافي أرباح الشركات، بل يهمني الناس» -.

وحسب نيكسون، فإن برنامجها يتمحور حول قضايا من مثل خفض تكاليف المعيشة، والرعاية الصحية الشاملة، ورفع الحد الأدنى للأجور، ورعاية الأطفال والسكن، إلى جانب سياسات أكثر تشككاً في «العلاقة التحالفية» بين واشنطن وتل أبيب.

مع ذلك، لا يمكن الجزم، بحسب بعض المراقبين، بأن فوز مرشحين «تقدميين» في بعض السباقات الهامة، يعني حتمية سيطرتهم على مقاليد حزبهم. لكنّ الأكد أن هذا الفوز يحمل إشارات دالة على تغيير جزء من المزاج العام لـ«الديمقراطيين» - ولا سيما مع تفوّق «التقدميين» في سباقات ديبلي واسرمان شولتز، وهي من أبرز المدافعين عن كيان الاحتلال، على المرشح «التقدمي»، إلجاء ماني، الذي نادى في برنامجه الانتخابي بصراحة منع تقديم الأسلحة إلى قوات تنتهك

يمكن أن يتركه هذا الأمر من آثار سلبية على فرص «الديمقراطيين» في مجلس النواب - بحلول المقبل (بما لا يستثني دائرة النائبة الديمقراطية المخضمة ديبلي واسرمان شولتز) -، وتمثلت المفاجأة هناك في فوز أنجي نيكسون، المنضوية في «منظمة الاشتراكيين الديمقراطيين» في الولايات المتحدة، والتي تُعدّ أحد رموز «الديمقراطيين» المناهضين لسياسات إسرائيل، بطاقة ترشيح «الحزب الديمقراطي» عن مقعد فلوريدا في مجلس الشيوخ. كما فازت نيكسون في سباق إتمام الولاية التي شغلها سابقاً ماركو روبيو قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، وذلك بعد تغلبها على الكس فيندمان، عضو مجلس الأمن القومي السابق، والذي كان أحد الذين أدلوا

فوز «التقدميين» يحمل إشارات دالة على تغيير جزء من المزاج العام لـ«الديمقراطيين»

بشهادتهم في قضية العزل الأولى ضدّ الرئيس دونالد ترامب عام 2019. المفارقة أن حظوظ فوز نيكسون، التي تنهت حكومة بلادها بـ«التواطؤ» في الإبادة الجماعية في غزة، والمتّهمة من قبل خصومها بـ«معاودة السامية»، لم تكن تتجاوز 5 في المئة، بعدما تمكّن خصمها من جمع أموال لمحتملة الانتخابية فاقَت 16 مليون دولار، فيما لم تتجاوز قيمة إجمالي التبرعات المالية لحملتها المليون دولار.

مع ذلك، لم يخلّ سجلّ «التقدميين» في الانتخابات التمهيدية في فلوريدا، وهي معقل لـ«الجمهوريين» خلال السنوات الأخيرة، من إخفاقات، إذ خسر المرشح المدعوم من الجناح اليساري، أوليفر لاركين، الرافض للدعم العسكري الأميركي غير المشروط لإسرائيل، والنابذ للدور المالي والسياسي المشبوه لجماعات الضغط الإسرائيلية في بلاده، معركته النيابية في الدائرة الخامسة والعشرين (أعيد ترسيم حدودها أيضاً من قبل الجمهوريين)، في وجه المرشح الديمقراطي المدعوم من «أيباك»، جارييد موسكوفيتز. والامر نفسه تكرر في الدائرة 20التي في فلوريدا، حين تفوّقت النائبة «الديمقراطية»، ديبلي واسرمان شولتز، وهي من أبرز المدافعين عن كيان الاحتلال، على المرشح «التقدمي»، إلجاء ماني، الذي نادى في برنامجه الانتخابي بصراحة منع تقديم الأسلحة إلى قوات تنتهك

المفارقة أن حظوظ فوز نيكسون لم تكن تتجاوز 5 في المئة (من اليمين)



إعلانات رسمية

إعلانات رسمية

RR2385876261.B	653808	شركة لافيليا ش.م
RR2385877801.B	689277	شركة اكويب ش.م TOP EQUIP S.A.R.L.
RR2385875691.B	774458	شركة اس ا ز ب ش.م SOCIETE S.R.P. SAL
RR2385875381.B	835938	شركة غوست ش.م
RR2385875241.B	843606	شركة الملك للصناعات الغذائية ش.م(م)
RR2385878161.B	851073	افكو لانتاج (انتوان سعد الله زوين)
RR2385878471.B	999990	مؤسسة بدران التجارية (جوزاف فؤاد بدران)
RR2385883651.B	1052292	سامي جان الحداد
RR2385876881.B	1071206	GOLDEN FISH (كايي يوسف نادر)
RR2385876741.B	1106671	غولدن بزنس غروب (وليد جوزف الخوري)
RR2385884281.B	1106762	انتوان جورج جيون
RR2385884311.B	1110446	روشة بالاس ش.م
RR2385889441.B	1164962	الجا ش.م
RR2385889351.B	1173791	دوبكو افنو يارنس (علي فيصل علوية)
RR2385887851.B	2200163	محمود عباس عتكوش (جاد للتجارة العامة)
RR2385888081.B	2204478	دي بي ابي بريڤينغ هاوس ش م
RR2385886521.B	2385249	WEST TROPICANA S.A.R.L.
RR2385886661.B	2389914	حبيب محموزيف الحداد
RR2385886701.B	2391946	شركة حداد موتور توريد ش.م
RR2385886971.B	2453895	شعبان محمد خضور
RR2385887061.B	2460995	kak س.ا.ع.ا
RR2385887231.B	2472058	شركة تكتكو وود انترتير ديزاين ش م
RR2385887371.B	2476802	اشرف ارييف المود
RR2385887451.B	2493005	Lola Travel sari س.ا.ع.ا
RR2385881751.B	2522753	احمد سليمان السعدي
RR23858890571.B	2522807	شركة الوالي للتجارة العامة ش.م
RR2385889091.B	2547844	ن ستاندر ش.م
RR2385889751.B	4010070	Buy Company S.A.L.
RR2385877051.B	4011080	J.L.A S.A.L.
RR2385889611.B	4084099	بول مارون اسطفان
RR2409320051.B	63683	مجالدة سليم منصور
RR2409303051.B	260228	تجارة كهرياء (صاحبه خالد علي الديدي)
RR2409320761.B	306407	احمد سليم محمد عدنان السعدي
RR2409316451.B	1663166	بيبلوس ميثال اندوستري
RR2409316231.B	1726548	ان ستايل ش.م
RR2409316101.B	1730096	حسن محمد تلجه
RR2409302481.B	1747461	عبد الراس لبيع السيارات وتاجيرها
RR2409318921.B	1747772	شركة تعاونية البعده الحديثة ش.م
RR2409304151.B	1771205	شركة راينا غروب ش.م rayna group s.a.r.l.
RR2409318751.B	1774886	ايتش ا د دي ش.م
RR2409318611.B	1784208	عمروق توريدع للتجارة Mautouk Trading احمد محمد
RR2409318581.B	1810126	شركة مزاي التجارية ش.م
RR2409304411.B	1839870	بست مارك ش.م
RR2409304551.B	1862854	قاسم عمر الصمد
RR2409318271.B	1865857	شركة عيسى للتجارة L.T.C.O ش.م
RR2409317951.B	1876244	لاوا لتاجير السيارات ش.م
RR2409304691.B	1880835	GTA IMP EXP
RR2409315701.B	1932719	يعقوب نقولا الفاواي
RR2409315831.B	1934089	الرشيد للتجارة العامة
RR2409320451.B	2167432	محمد عبد القادر جياضو
RR2409317601.B	2174494	لورانس محمد الحمد
RR2409317561.B	2193660	شركة سيريناد ش م
RR2409317421.B	2200810	تينا غروب ش.م
RR2409317111.B	2227569	جورج وليد بونس بو بونس
RR2409316991.B	2234272	باسمة عياش
RR2409316851.B	2235005	حلبية التجارة الخردة والمعادن
RR2409316711.B	2238579	رياض خالد الحمود
RR2409303221.B	3484147	AGGREKO MIDDLE EAST LTD
RR2409302511.B	3509738	احمد مصطفى بونس
RR2409303401.B	3863542	احمد شبيب
RR2409303191.B	3863549	معتر جمال
RR2409320141.B	3863787	عثمان عبدو
RR2409320591.B	3864040	زياد يوسف هارون
RR2409321021.B	3864477	ايمين صبرا
RR2409303531.B	3924508	ربيع عثمان المرعني
RR2409303671.B	3924513	جلال البدندني
RR2409320931.B	3924700	ربيع عبد الحفيظ درياس
RR2409302961.B	3926856	ضياء غنام فيس
RR2409321551.B	3983233	اشراك حسام المصري
RR2409314161.B	4013983	ليبانيز لفركان بارنتر شيب(لا) ش.م
RR2409313931.B	4016352	جرجي نقولا زغيب واخوانه
RR2409314551.B	4102270	مؤسسة رضى الهليل للتجارة
		شركة فيديني كوربوريشن انترناشيونال هولدنغ ش.م

RR2385851651.B	15692	مؤسسة وسام مصطفى فدورة للمواد الغذائية
RR2385852051.B	40627	تعهداث فضل الطباع - محمد فضل احمد الطباع الشلبي
RR2385852281.B	45906	مؤسسة تاياف فارس
RR2385852621.B	59020	كاف دي برنس
RR2385853551.B	77456	شركة كريديدو دو لوفان ش.م
RR2385853931.B	80878	لاسكاريا
RR2385854351.B	88450	مؤسسة نبيل ف داغر
RR2385854491.B	95522	شركة انرتك ش.م
RR2385862711.B	97437	مجموعة القاضي الدولية مونديال مود ش.م
RR2385863561.B	106562	مؤسسة محمود خريس
RR2385863421.B	109481	شركة سيدس للتجارة
RR2385861701.B	115294	شركة مظلوم التجارية ش.م
RR2385865291.B	171496	شركة الكمبيوتر وقطعه ش.م
RR2385865501.B	176262	حسن عبد الكريم بوضون
RR2385865831.B	182408	مؤسسة محمد حسين حسين (فا)
RR2385873171.B	189407	محطة محروقات (صاحبها علي محمود طعمة)
RR2385872851.B	193877	امغروب للتجارة ش.م
RR2385872461.B	203811	شركة النسيبي للصناعة والتجارة ش.م
RR2385872151.B	206157	شركة ادم ادي التجارية ش.م
RR2385866821.B	428628	الكوربوريتد برينترز
RR2385866651.B	456642	خالد حسين علي
RR2385866511.B	476196	انترناشيونال باغ ش.م
RR2385866481.B	486361	شركة الوسائط المحاسة للتجارة العامة ش.م
RR2385860201.B	580586	خليل سامي الزين
RR2385866341.B	598637	محمود محمد لطفي فقيه
RR2385866251.B	602436	شركة كابروس ش.م KABROS CO SARL
RR2385867361.B	1002907	247 ش.م
RR2385867401.B	1084822	توينز TWINS - جوزف انتوان اده
RR2385871581.B	1261722	مايال جورج الزعيني
RR2385868071.B	1937277	اش دي جي - محمود حسن حمود
RR2385867191.B	1943774	شركة Info Call ش.م
RR2385869261.B	1974373	احمد جمال الشويخ
RR2385868901.B	2029412	الشركة المتحدة للصيانة والتطوير ش م
RR2385868861.B	2071252	حسن طه بلصص
RR2385868721.B	2083795	اوميجا سيراميك- حسن حسن بركات
RR2385849391.B	2124407	شركة خالد الصمير وخليل اشرون التجارية
RR2385849251.B	2127471	عاهد للتجارة الحديد والخرصوات والمعادن
RR2385849951.B	2168173	لو بوندوا ديدن ش.م
RR2385849561.B	2403770	دي تي ماركيت ديليشيس تايست ش م
RR2385849601.B	2419296	غرافيكس بالاس ش.م
RR23858530241.B	2427923	قا للمواد الاستهلاكية ش.م ka consumer products
RR23858530381.B	2429380	الفورنو ش.م
RR2385871351.B	2558204	T K PHARMAT - طارق ابراهيم قهوجي
RR2385871001.B	2613861	Pharmack
RR2385845591.B	2653984	بيوتي ايتاج بايا ش.م
RR2385870421.B	2723990	فادي ايوب للتجارة
RR2385849731.B	2919333	نيون عماد
RR2385860021.B	3863536	انوار للتجارة العامة
RR2385873791.B	4010405	وليد عنتر
RR2385852141.B	41209	City Company s a l
RR2385880821.B	201429	محمد نبيل عقاد
RR2385880651.B	203161	سمات اكسوبري
RR2385880481.B	214585	شركة لمع التجارية ش.م
RR2385879831.B	229620	مؤسسة نعيم ش.م
RR2385879701.B	233379	شركة كريستال ماريل ش.م
RR2385879661.B	233473	قدموس التجارية (صاحبها علي الحسيني)
RR2385879211.B	241748	شركة نابليون ش.م
RR2385874531.B	242328	مؤسسة نعمة للتجارة لصاحبها عبد الله احمد
RR2385874401.B	243608	شركة اوربيت ماركيت للتجارة العامة
RR2385874221.B	246376	سيفيانا جان سلوم
RR2385885331.B	248676	مؤسسة نياج انترناشيونال (عماد منصور بو نعمة)
RR2385881051.B	250958	مركز معالجة المياه لصاحبها حسان بدر حسن الدين
RR2385885551.B	254956	شركة كوتراني وجوني للمواد الغذائية والموتينية
RR2385886181.B	266878	شركة الاتصالات الدولية ش.م
RR2385881531.B	274161	مجموعة رنسي المحدودة R N C Group Limited
RR2385888711.B	277331	مقهي ومطعم بني باتو لصاحبه بونس صالح بو حسون
RR238588601.B	296171	نمور للتجارة
RR2385888421.B	299575	باركود ش.م
RR2385887461.B	303923	شركة اومني جروب ش.م Omni Group S.A.L
RR2385874051.B	316071	ليبانيز لفركان بارنتر شيب(لا) ش.م
RR2385891801.B	406803	جرجي نقولا زغيب واخوانه
RR2385891281.B	507199	مؤسسة رضى الهليل للتجارة
		شركة فيديني كوربوريشن انترناشيونال هولدنغ ش.م

RR2385911701.B	4008362	فرح فواز الجيتاوي
RR2385904701.B	4010385	The Cousins SAL
RR2409304721.B	4016536	غسان زلفاظ
RR2385908291.B	4037763	HWT IMPORT. EXPORT. DISTRIBUTION
RR2385908151.B	4049249	Flatfood Burger ش.م
RR2409308521.B	4095115	الاميرة ريماء الامير نبيل ابي اللمع

165

التكليف

اعلام تبليغ
الموضوع: **تبليغ**
تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة - مصلحة العمليات - دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة اسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبليغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلًا بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها اعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
رولينغ غروب ش.م	1922	RR2376826651.B
محطة الياس الفارج	107473	RR2376805451.B
مؤسسة كلادكس CLADEX	180679	RR2376806641.B
مؤسسة محمد ابو حداد - تجارة عامة	223288	RR2376809561.B
كونتوار الادوات الكهربائية المنزلية	235427	RR2376810721.B
دي.ر ش.م	246151	RR2376815851.B
مقهي الميميزة (الفون جورج كرم)	247218	RR2376815991.B
انترناشيونال ترايدنغ اند انفسمنات cau H2	314484	RR2376801031.B
دي اري ا كونسيتس ش.م	326787	RR2376812801.B
مؤسسة ابراهيم عقل للتجارة والنقل (سامر ابراهيم عقل)	352832	RR2376812931.B
ساسا جلال العلوي	360102	RR2376801791.B
دي.فينشي D. Vintchi (كريستين بيار الجمل)	368875	RR2376828381.B
شركة فياض ش.م	532333	RR2376828151.B
محطة التيركو المحروقات (علي محمد جميل الموسوي)	587757	RR2376827751.B
كولتي سرفيسيز ثوروك ش.م	596718	RR2376827531.B
شركة الحسام التجارية - الحسين والطبعوني ش.م	678657	RR2376827671.B
مينو ش.م MENU	786513	RR2376827221.B
N-J (نبيل تاياف الجوهرى)	813494	RR2376827051.B
LE LOUNGE PRESSURE - ابارة حرة فؤاد سليم ديب	823245	RR2376826961.B
مور فود فود ش.م	928199	RR2376812621.B
الغورنو ش.م	1284010	RR2376829091.B
فرست كلاس موبيل (هيثم راضي الحركة)	1465512	RR2376816951.B
مجموعة نت للصناعات ش.م	1585069	RR2376813021.B
مكسيوم ش.م	1594945	RR2376813161.B
شركة بروفيششيان كيتنغ ش م (برو كات)	1599539	RR2376813201.B
شركة نعيم ش.م	1616490	RR2376813471.B
بي.سي.سي غروب ش.م	1686271	RR2376813781.B
سالم نقولا سرور	1750125	RR2376814041.B
شركة ديلارا ميوزك بروكس ش.م	1837907	RR2376814831.B
الشركة العامة للتلفيات والتعهداث ش.م	1877851	RR2376815061.B
السءاء للانلبسة والاحذية والبياضات سناء الحاج (حسين)	1936552	RR2376815681.B
المقوسط للاستشفاء والاعانة	2360720	RR2376814661.B
شوفياتي للمداهات (جوزف جرجس الشويفاتي)	2445267	RR2376788331.B
فرايكو انترناشيونال ش م	2525037	RR23858638941.B
شركة فاكمان ش م	2653238	RR23858641181.B
شركة وهيي واخشاب ش.م	2849957	RR2376798731.B
رامي بطرس رزق	2863786	RR2376825771.B
شركة ان تي ام بينتروليوم ش م	3802636	RR2376825011.B
بنوي جورج رعد	3815828	RR2376789971.B
جازي ترافل ش.م ش.م شريك وحيد	3971229	RR2376826031.B
صديلية ليان	3948491	RR2376826171.B
اشتراك سمير القامي	4047912	RR2376825321.B
احمد سمير الزابري	379	RR2385857611.B
تريستان غروب ش.م	1458	RR2385855061.B
انترناشيونال غرافيك ارنس ش.م	1678	RR2385847521.B
شركة فاكمان ش م	2307	RR2385857441.B
شركة غيد البناء ش.م (ش.م سابقا)	2937	RR2385856951.B
الشركة الشرقية للمساحة والسفر ش.م	4490	RR2385850901.B
شركة بستاني - حداد اوتوموبيل ش.م	4754	RR2385851091.B
سنترانجي الشرق الاوسط ش.م	5672	RR2385855991.B
شركة الواحة للتجارة والمقالات ش.م	5780	RR2385855771.B
داتا كمبيوتر كومياي ش.م	12695	RR2385854701.B
شركة سبيون للصناعات وتجارة البلاط واعمال الديكور	12943	RR2385851431.B

RR2376819171.B	1394281	شركة الامين لجميع انواع المعادن- شركة توصية بسيطة
RR2376819341.B	1476678	ام سي اي 2 ش.م
RR2376813811.B	1696088	ALAMEH DST CO SARL
RR2376813951.B	1715018	الفقيه لتجارة الاومينيوم (يوسف محمد فقيه)
RR2385803671.B	1750441	مؤسسة مانغو
RR2376815231.B	1905702	شركة حلوم بتروليوم (توصية بسيطة)
RR2385806621.B	1912690	شركة جبل ناشورال ش.م
RR2385808181.B	1913965	وليد المضاوي للتجارة العامة
RR2376815451.B	1917437	شركة جادكو للتجارة العامة ش.م
RR2376815541.B	1936189	كالبيري Oppidum(نديم رياض بالمئي)
RR2385796201.B	1971552	الشركة المصرية اللبنانية - فرع لبنان
RR2385798991.B	2047946	سامر الياس صفيير
RR2385797971.B	2174652	فادي شعيان
RR2385798101.B	2184130	ISHTAR ENTREPRISES
RR2385798231.B	2187075	شركة مدريد ش م
RR2385808661.B	2200137	شركة تراكيميكس ش م
RR2385808831.B	2216531	جوزف شافين
RR2385809061.B	2223345	شركة سراس ش.م
RR2385804811.B	2263357	اسامة معروف فاضل
RR2376830081.B	2380938	ميدي انترافكتيف غروب ش م
RR2376830111.B	2383942	شركة ليكويو ليفوجن ش.م
RR2376830251.B	2435336	سمارت بايز ستراتيجين ش.م
RR2376829651.B	2459535	S.D.P. LIPEX INTERNATIONAL SARL
RR2376829911.B	2467019	ريجنسي ماركيت (حليمة العنابلسي وشريكها - توصية بسيطة)
RR2376829571.B	2473451	ROLY AND RASH SARL
RR2376829431.B	2476778	شركة في اس تي للتجارة ش م
RR2385801151.B	2893010	الشركة العالمية الحديثة للأغذية ش.م
RR2376826481.B	4006721	بوني ديسترفكت ش.م
RR2409312121.B	1946179	حايك كاتيرنغ ش.م
RR2409312091.B	1949211	شركة مطعم السلطان باشا ش م
RR2409311901.B	1953289	العاج للتجارة العامة
RR2409311721.B	1967435	خالد احمد سالم مغربي
RR2409311411.B	1988853	شركة جتا ش.م
RR2409311241.B	2003083	MAMI للتجارة العامة
RR2409311151.B	2003084	سنبه للتجارة العامة

على بالي



اسعد ابو خليل

يسوّد في إعلام لبنان التقليدي (الخليجي أو السورسي) ومواقع التواصل حينئِ لُزمن حركة «فتح» والغاية من استذكّار «فتح» والتمجيد ببطولاتها هي للتّئيل من المقاومة الحالية التي -بالرغم من أخطائها وعثراتها وزلّاتها- تبقى أقوى وأفعل وأقدر بأشواط من كلّ سجلّ «فتح». ليس هناك ما يُرْهى به من سجلّ حركة «فتح» في لبنان (من ناحية القيادة السياسية فقط، أما التضحيات والبطولات الفردية فهي كثيرة). هذا بعضٌ من منجزاتها: 1) «التجاوزات»: هي الكلمة المفتاح التي استعملها اليمين وأعوان إسرائيل لاستهداف المقاومة الفلسطينية. هي إشارة إلى كمّ من الجرائم والارتكابات والسرقات التي قامت بها عناصر في المقاومة الفلسطينية في لبنان (وبخاصّة حركة «فتح» و«الصاعقة»، الأخيرة كانت تتبع للنظام السوري). إنّ سجلّ «فتح» في التجاوزات بدأ في الأردن وألب الرأي العام الأردني ضدّ المقاومة، وبدلاً من استخلاص العبر من الأردن قامت «فتح» بنقل التجربة السيّئة من الأردن إلى لبنان. كان المطلوبون من العدالة يلجأون إلى المخيمات الفلسطينية ويجدون الملائ في تنظيمات «الثورة». عندما اغتال الطالب في الجامعة الأميركية، نجم نجم، عميدّين، استدعاه أبو أياد وقُدّم له مسدّساً هديّة ودعاه للانضمام لـ«فتح» بسبب رباطة جأشه في الاغتيال (رفض نجم العرض). 2) نشر الفساد: قبل رفيق الحريري الذي نشر الفساد على نطاق أوسع بكثير، نشر عرفات ثقافة الفساد والإفساد وكان يبتاع الإعلاميين والسياسيين (كان يدفع رواتب لبعض أعضاء المجلس النيابي). 3) كان عرفات لا مبالياً وعبثيّاً في التعامل مع الواقع اللبناني ولا يمانع في خلق دكاكين طائفية وإجرامية إذا كان ذلك يخدم غرضه في محاربة خصومه أو في السيطرة على حيّ من الأحياء. 4) أهملت «فتح» بلورة خطط عسكريّة دفاعيّة، كي لا تتحدّث عن خطط خطابيّة للتحريض. عرفات كان هزليّاً عندما دعا في خطاب شارون لغزو لبنان، وكان ذلك قبل أشهر فقط من الاجتياح. 5) غياب الكفاءة من التعيينات وجعلها مرتبطة فقط بالولاء والطاعة. الحاج إسماعيل، كان بأمر من عرفات، القائد العام للقوّات المشتركة في الجنوب عشية الاجتياح في 1982 وكان أوّل الفارين.

مؤتمر

المهندسون معاً لحماية ذاكرة لبنان



(هيلم الموسوي)

كما سيُستخدم الذكاء الاصطناعي في فرز البيانات وتصنيفها وتحليل الصور والخرائط القديمة والروايات الشفوية وتقارير الأضرار، والمساعدة في تحليل المورفولوجيا العمرانية واستخراج الأنماط المعمارية وتوثيق مواد البناء وخصائص النسيج التقليدي، إضافة إلى دراسة العلاقات المكانية لاستعادة ذاكرة المكان.

أمّا رئيس لجنة تنسيق المبادرة، الباحث حبيب صادق، فأكد أن الخطوة التالية ستبدأ الأسبوع المقبل، بالعمل مع البلديات عبر لجان تنسيق على مستوى المناطق التي طاولتها الاعتداءات، إضافة إلى لقاءات تجمع البلديات والجامعات. وستتبنّى كل جامعة منطقة أو مجموعة

الإدارة المحلية. وُلد «مرصد القضايا العمرانية» نتيجة تراكم مبادرات سابقة، بدأت منذ أواخر التسعينيات، وصولاً إلى مبادرات التعافي و«إعلان بيروت العمراني» إثر انفجار مرفأ بيروت عام 2020. وشرح مدير المرصد المعماري إيلي حاوي آلية عمل المرصد التي تشمل ثلاث مراحل، تبدأ ببناء البنية العرفية والبحث المكتبي واستخراج المعلومات والوثائق والأبحاث المتوفرة، ثم الانتقال، فور توفّر الظروف الأمنية، إلى التشخيص الميداني باستخدام الطائرات المسيّرة والمسح بالليزر والمسح التصويري والتوثيق، على أن تتبعها مرحلة ورش العمل والتطبيق الاستراتيجي لدعم البلديات والمجتمعات وصنّاع القرار.

نبض المدينة

تستضيف جبيل القديمة الدورة الثانية من «مهرجان بيبولوس الدولي للأفلام»، بمشاركة 24 فيلماً لبنانياً وأجنبياً، إلى جانب عروض خاصة ومسابقات وطنية ودولية. ويهدف المهرجان إلى إعادة السينما إلى المدينة، ودعوة اللبنانيين للدخول إلى هذه المدينة التاريخية

جبيل «بتحبّ السيما»

جانب مدى تكامل الفيلم كعمل سينمائي.

مسابقتان على شاشة واحدة

تُفتتح الدورة بعرض خاص للفيلم الإيطالي «بريمافيرا» (110 دقائق)، بالتعاون مع المعهد الثقافي الإيطالي في بيروت. ويروي الفيلم قصة سيسيليا، فتاة يتيمة موهوبة في عزف الكمان، تتغير حياتها مع وصول الملحن أنطونيو فيفالي إلى الملاج الذي تعيش فيه، لتجد في الموسيقى طريقاً إلى الحرية وتحقيق الذات. ويتضمن برنامج الافتتاح أيضاً مجموعة من الأفلام القصيرة. وفي إطار «المسابقة الوطنية»، يتنافس 16 فيلماً لبنانياً، وهي «مقعد مقدر» لشربل إلياس كساب، و«وجهة نظر» لشربل ج. حبيب، «أبو الشنب» لأنطوني عبود، «طفل في الإطار» لإميليو بو أونك، «ذويان» لدانيال ضاهر، «دنيا» لدومينيك أبي عن، «في النهاية، تختفي كل الغيوم» لتاتيانا موزايا، «من بعيد، للدجاج أسنان» لرفقا ماريا حلو، «هل هربت بعد؟» لمارينيل غصن، «جيم 1983» لجورج أبو مهيا، «الخطوط التي تتجاوزها» لسماح كنعان، «ثريا حبي» لنيكولا خوري، «حارس المال» لجيوفاني باسيل، «ما وراء الحافة» للاء مرتضى أبو طغام، «جهر» لتيا عازار، و«يذكرني بك» لروي جنيدي. أما الأفلام المشاركة في «المسابقة الدولية»، فهي «الرقص على الأنقاض» لبببي فضاللة من هولندا، و«ما كان يمكن أن يكون» لماندا باركات وسام شو من كندا، و«بيروت وداعاً - الغناء تحت القنابل» لجان كلود شينشيري من إيطاليا، و«مصعد» لباولينيو كاروسو من البرازيل، و«جمر» لأوسكار لوكو من إسبانيا، و«تراث» لباربارا

ثلاثة أيام تتحوّل فيها جبيل القديمة إلى شاشة مفتوحة على السيما، في حديقة الحرفيين عند سورها الصليبي، مع عودة «مهرجان بيبولوس الدولي للأفلام» في دورته الثانية. برعاية وزارة الثقافة والمديرية العامة للآثار وبالتعاون مع بلدية جبيل، يقدم المهرجان 24 فيلماً لبنانياً وأجنبياً، إلى جانب عروض خاصة ومسابقات وطنية ودولية، على أن تُختتم فعالياته بتوزيع الجوائز على الفائزين. وتنتطلق العروض مساء اليوم وتستمر حتى الأحد.

حلم سينمائي في بيبولوس

أسست ألكسندرا كرم وأنطوان صغير المهرجان انطلاقاً من علاقتهما بالمدينة، إذ أرادا إنشاء مساحة للسينما في المنطقة التي نشأ وتربّيا فيها. وتقول كرم، في حديثٍ معنا، إن المهرجان كان حلمًا بالنسبة إليها، وإنها أضرت على استكماله رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، خصوصاً مع ما لسته من قبول وحماسة لدى سكان المنطقة تجاه المشروع. وتشير كرم إلى أن غياب صالات السينما عن جبيل، منذ سنوات، كان أحد دوافع إطلاق المهرجان، إذ اضطر السكان إلى التوجه إلى بيروت لمشاهدة الأفلام. ومن هنا، تسعى المبادرة إلى إعادة السينما إلى المدينة، ودعوة الجمهور من كل لبنان إلى مشاهدة الأفلام في فضاءٍ تاريخي. يشارك في المهرجان 24 فيلماً اختير من بين أكثر من 200 فيلم وصل إلى اللجنة المنظمة. وجرى اختيار الأفلام عبر مراحل عدة من التقييم، بمشاركة أكثر من شخص، وبناءً على عناصر تشمل التصوير والإخراج والسيناريو والصوت، إلى

الإعلانات

الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com

التوزيع

شركة الواصل

03 / 828381 - 01 / 666314

الموقع الإلكتروني

www.al-akhbar.com



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/AlakhbarNews

المكاتب

بيروت - فردان - شارم دونالد - سنتر
كونكورد الطابق الثامن

تلفاكس: 01759500 01759597

ص. ب. 5963/113

المدير الفني

صلاح الموسى

مجلس التحرير

امك الاندري

محمد وهبة

وليد شرارة

دعاء سويدان

جمال غصن

حسين سمور

رئيس التحرير

ابراهيم الامين

مدير التحرير المسؤول

وفيق قاتنوه

الأخبار
al-akhbar

صادرة عن
شركة أخبار بيروت